NPT/CONF.2015/PC.III/17

Distr.: General
28 April 2014
Arabic
Original: English and French

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

بيان عن التدابير التي اتخذها الاتحاد الروسي بشأن الإجراءات ٥ و ٢٠ و ٢١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

١ - وفقا لما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول لأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تعمل حكومات الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، أو ''الدول النووية الخمس''، على تنفيذ الإجراء ٥ بغرض ''مواصلة تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة'' وتوحيد إطار إعداد التقارير الوطنية عن الإجراء ٥ وغيره من الالتزامات الأخرى المتعلقة بالمعاهدة، التي تقدم إلى دورة عام ٢٠١٤ للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وفقا لمتطلبات الإجراءين ٢٠ و ٢١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض. وينص الإجراء ٢١ على ''تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوصل في أقرب وقت ممكن، ضمن تدابير بناء الثقة، إلى اتفاق بشأن نموذج موحد لتقديم التقارير بغرض التطوع بتقديم معلومات موحدة دون المساس بأمنها الوطني''. ويصنِّف الإطار المنظم لتقديم تقاريرنا الوطنية المواضيع في فئات مشتركة تندرج ضمنها المعلومات ذات الصلة التي تشتمل عليها التقارير، ويتناول جميع المرتكزات الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونحن نشجع جميع الدول الأطراف على صياغة تقاريرها على ذات المنوال، تماشيا مع متطلبات الإجراء ٢٠.

190514 130514 14-31870 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الفرع الأول: التدابير المتعلقة بنزع السلاح

'١' سياسات الأمن الوطني والمبادئ والأنشطة ذات الصلة بالأسلحة النووية

٢ - تتمثل المحاور الرئيسية الثلاثة للأمن الوطني للاتحاد الروسي، وفقا لبنود استراتيجية أمنه الوطني للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠، في وضع الأولويات الاستراتيجية الوطنية التي تتحدد من خلالها أهم جوانب التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية اللازمة لتهيئة بيئة آمنة من أجل إعمال الحقوق والحريات الدستورية لمواطني الاتحاد الروسي، وفي تحقيق التنمية المستدامة للبلد وصون السلامة الإقليمية للدولة وسيادتها. ومن أهم تلك الأولويات الدفاع الوطني، الذي تشمل الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بتعزيزه منع الحروب والصراعات العالمية والإقليمية وتأمين قدرات الردع الاستراتيجية من أجل كفالة الأمن العسكري للبلد.

٣ - ويؤمِّن الاتحاد الروسي الدفاع الوطني وفقا لمبدأي الكفاية والفعالية المرشدتين، باستخدام وسائل تشمل منهجيات وطرائق استجابة غير عسكرية، ومن خلال آليات الدبلوماسية الشعبية وبناء السلام والتعاون العسكري على الصعيد الدولي. وتكفل الدولة أمنها العسكري من خلال تنمية وتطوير هياكلها العسكرية وإمكاناتها الدفاعية، علاوة على تخصيص ما يكفي من الموارد المالية والمادية وغيرها من الموارد الأخرى لذلك الغرض.

٤ - وتندرج الحيلولة دون حدوث نزاع عسكري نووي، وكذلك منع نشوب أية نزاعات عسكرية أخرى، ضمن الأولويات المتقدمة للاتحاد الروسي وفقا لعقيدته العسكرية المعتمدة في عام ٢٠١٠. ويحتفظ الاتحاد الروسي لنفسه بحق استخدام السلاح النووي ردا على استخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ضده و/أو ضد حلفائه، وفي حالة حدوث عدوان عليه باستخدام الأسلحة التقليدية على نحو يهدد بقاء الدولة من الأصل.

٥ - ويتخذ رئيس الاتحاد الروسي القرارات المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية.

'٢' الأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة النووية (بما في ذلك نزع السلاح النووي) ووسائل التحقق

٦ - يمتثل الاتحاد الروسي بشكل كامل إلى التزاماته في مجال نزع السلاح النووي. وشهدت الفترة السابقة لهذه الحقبة قيام الاتحاد السوفياتي، ومن بعده الاتحاد الروسي، بإبرام اتفاقيات واتفاقات شكلت أساس سياسة الدولة في مجال نزع السلاح النووي وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

٧ - وتمثلت الخطوة الأولى تجاه نزع السلاح النووي الفعلي في إبرام المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما

المتوسطة والأقصر مدى (يشار إليها في ما يلي باسم معاهد الأسلحة النووية متوسطة المدى)، التي جرى التوقيع عليها في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وقد أتاحت معاهدة القوات النووية متوسطة المدى إمكانية الإزالة التامة لفئة كاملة من الأسلحة الصاروخية النووية. وأسفر تنفيذ أحكام المعاهدة عن تدمير ٨٦٤ ١ قذيفة تسيارية وانسيابية ذات مدى متوسط (من ١ ٠٠٠ إلى ٥ ٥٠٠ كيلومتر) ومدى أقصر (من ٥٠٠ إلى ١ ٠٠٠ كيلومتر)، و ٨٢٥ منصة لإطلاق تلك القذائف من قواعد أرضية. وأسفرت العملية في مجملها عن إبطال مفعول ما يزيد على ٣ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية، تزيد قوتها التدميرية الإجمالية على ٥٠٠ ٠٠٠ كيلو طن. ولا تزال تلك المعاهدة سارية حتى الآن.

٨ - وفتَحت معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (يشار إليها في ما يلي باسم معاهدة ستارت) التي جرى التوقيع عليها في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ ودخلت حيز النفاذ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، صفحة جديدة في مجال تخفيضات أسلحة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية الهجومية الاستراتيجية، على نحو قابل للتحقق.

٩ - وتعين على الاتحاد الروسي بموجب معاهدة ستارت، خفض عدد قذائفه الاستراتيجية الناقلة إلى ٦٠٠ ١ قذيفة بحد أقصى، وعدد الرؤوس الحربية الملحقة بها إلى ٦ ٠٠٠ رأس بحد أقصى. وقد نفذ الاتحاد الروسي هذه الالتزامات بشكل كامل. وبحلول موعد التحقق في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كان قد خفض بالفعل إجمالي عدد ما لديه من الناقلات الاستراتيجية (قذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية تطلق من الغواصات وقاذفات ثقيلة) التي في وضع الانتشار إلى ١٣٦ ١ ناقلة، وعدد الرؤوس الحربية الملحقة بها إلى ٥١٨ ٥ رأسا.

١٠ - وشكَّلت المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن إجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، الموقعة في عام ٢٠٠٢، والمعروفة أيضا باسم معاهدة موسكو، إسهاما آخر للاتحاد الروسي في مسيرة نزع السلاح النووي. وتعهد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وفقا لأحكام معاهدة موسكو، بخفض إجمالي عدد الرؤوس الحربية لدى كل دولة منهما إلى ما يتراوح بين ٧٠٠ ١ و ٢٠٠ ٢ رأس، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أي ما يوازي ثلث إجمالي العدد المحدد بموجب معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى. وقد نفذت هذه الالتزامات.

١١ - وإلى جانب خفض أسلحته النووية الاستراتيجية، أقدم الاتحاد الروسي عمليا على خفض عدد أسلحته النووية غير الاستراتيجية عدة مرات. ولا تزيد قدرة الاتحاد الروسي من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الوقت الحالي على نسبة ٢٥ في المائة مما كانت عليه

قدرة الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١. يضاف إلى ذلك أن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية للاتحاد الروسي لم تعد في وضع الانتشار. وتوجد هذه الأسلحة في الإقليم الوطني بشكل حصري، وتتركز أعدادها في قواعد تخزين مركزية، خاضعة لنظام أمني لا يسمح بسرقة تلك الأسلحة النووية أو بوقوع أية حادثة استخدام لها بصورة عرضية أو غير مأذون بها.

١٢ - وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوات التي اتخذها الاتحاد الروسي كانت من التدابير الهامة لإنهاء حالة استنفار الأسلحة النووية أيضا.

١٣ - وقد ناشدنا الدول الأخرى مرارا أن تحذو حذو الاتحاد الروسي وتعيد الأسلحة النووية غير الاستراتيجية إلى أقاليم البلدان التي تملكها، وتزيل جميع البنى التحتية الأجنبية التي تتيح سرعة نشرها خارج الإقليم الوطني. ومن شأن اتخاذ تدابير مماثلة أن يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، ويشجع على مواصلة خفض الترسانات النووية والحد منها.

١٤ - وتخضع أسلحة الاتحاد الروسي النووية لرقابة صارمة. وتزيد من فعالية هذه الرقابة تدابير تنظيمية وتقنية معا. ويذكر على وجه الخصوص، أن مجموع عدد مرافق تخزين الأسلحة النووية قد انخفض إلى ربع ما كان عليه في عام ١٩٩١. وقد أعد الاتحاد الروسي ونفذ مجموعة تدابير لمواجهة الأعمال الإرهابية، وتجري بصورة منتظمة عمليات تفتيش شاملة لجميع مرافق المواد النووية والمواد المشعة الخطرة، مع فحص مدى استعدادها لمنع الأعمال الإرهابية.

١٥ - وشكّل توقيع معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي (يشار إليها في ما يلي باسم معاهدة ستارت الثانية)، في براغ، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، خطوة بالغة الأهمية تجاه نزع السلاح النووي. واستعيض بمعاهدة ستارت الثانية عن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (ستارت)، التي انتهى سريانها في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وعن معاهدة موسكو لعام ٢٠٠٢ المتعلقة بخفض عدد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية كذلك. وتنص أحكام معاهدة ستارت الجديدة على أن يخفض كل طرف عدد أسلحته الهجومية الاستراتيجية ويحد منها، بحيث تتجاوز أعدادها بعد مضي سبع سنوات على بدء نفاذ المعاهدة، ما يلي:

- ٧٠٠ قطعة من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة التي في وضع الانتشار؛

- ١ ٥٥٠ قطعة من الرؤوس الحربية الملحقة بها؛
- ٨٠٠ قاعدة لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة التي في وضع الانتشار.

١٦ - وهكذا، لايزال الاتحاد الروسي مستمرا في اتخاذ خطوات عملية تجاه تنفيذ تخفيضات كبيرة للأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

١٧ - ويعمل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشكل منهجي في الوقت الراهن على تنفيذ بنود تلك المعاهدة.

١٨ - وقد عمد الطرفان، منذ بدء سريان المعاهدة، إلى الاستفادة من كامل عدد عمليات التفتيش السنوية المنصوص عليها (١٨ عملية تفتيش لكل طرف)، مع تنظيم عدد من المعارض المنصوص عليها في المعاهدة. وينفذ النوع الأول من عمليات التفتيش (١٠ عمليات تفتيش في السنة) للتأكد من دقة البيانات المعلنة عن أعداد وأنواع الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بفئتيها التي في وضع الانتشار والتي ليست في وضع الانتشار؛ والتأكد أيضا من أن العتاد الذي حوِّل إلى استخدامات غير نووية لا يعاد تحويله ثانية إلى الاستخدامات النووية. وينفذ النوع الثاني من عمليات التفتيش (٨ عمليات تفتيش في السنة) للتأكد من دقة البيانات المعلنة عن أعداد وأنواع الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي ليست في وضع الانتشار وخصائصها؛ وتأكيد واقعة تحويل أو تدمير بعض أنواع العتاد؛ والتأكد من عدم استخدام المرافق المعلن عنها لأغراض لا تتسق مع المعاهدة.

١٩ - ويجري تبادل البيانات والمعلومات والمواد عبر المراكز الوطنية للحد من الأخطار النووية ومن خلال القنوات الدبلوماسية. وبلغ عدد الإخطارات المقدمة من الطرفين منذ توقيع المعاهدة ٦ ٠٠٠ إخطار تقريبا. ويتبادل الطرفان زهاء ألفي إخطار على امتداد العام.

٢٠ - ويجري في سياق عمليات التبادل المقررة (مرتين في العام) تقديم بيانات عن إجمالي أعداد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وأعداد قطع الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بفئتيها التي في وضع الانتشار والتي ليست في وضع الانتشار، والبيانات المتعلقة بالمرافق ذات الصلة بتلك الأسلحة.

٢١ - ويجري تحديث البيانات أثناء دورة التبادل السارية في حالة حدوث تغييرات. وتشتمل معاهدة ستارت الجديدة على ٧ نماذج لإخطارات البيانات المتصلة بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية؛ و ٦ نماذج لتحركات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية؛ و ٦ نماذج لحالات إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات وقذائف تسيارية من الغواصات وتبادل

المعلومات التي تجمع عن بعد؛ و ٤ نماذج لحالات تحويل أو تدمير أسلحة هجومية استراتيجية؛ و ١٣ نموذجا لأنشطة التفتيش؛ و ٦نماذج لأنشطة اللجنة الاستشارية الثنائية وأية رسائل إضافية.

٢٢ - وشهدت الفترة منذ بدء سريان المعاهدة عقد ٧ دورات للجنة الاستشارية الثنائية التي أنشأها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بغرض تعزيز أهداف المعاهدة وتنفيذ أحكامها.

”٣“ تدابير الشفافية وبناء الثقة

٢٣ - عقد الاتحاد الروسي، خلال الدورات السابقة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، جلسات إحاطة إعلامية بشأن تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي دخلت حيز النفاذ في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

”٤“ المسائل الأخرى ذات الصلة

٢٤ - لم تعد الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي كافية لتحقيق مزيد من التقدم تجاه نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، ستظل مهمة تحقيق القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية صعبة المنال إذا اقتصرت العملية على ”الدول النووية الخمس“ فحسب.

٢٥ - وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وسيلة فعالة لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في جميع جوانبه، بجانب أهميتها القصوى لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٦ - ونؤكد التزام بلدنا الأساسي بدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تحفظات. وقد صدَّق الاتحاد الروسي على المعاهدة في عام ٢٠٠٠. ولم يجر أية تجارب نووية منذ عام ١٩٩١، وهو مصمم على الالتزام بذلك في المستقبل.

٢٧ - ونحن نعتزم مواصلة العمل على ترسيخ فكرة تحويل المعاهدة إلى آلية قانونية دولية فعالة في أقرب وقت ممكن. وسوف نسعى جاهدين إلى تحقيق هذا الهدف من خلال الأطر المتعددة الأطراف، وفي المحافل الإقليمية والبرلمانية، وعبر اتصالاتنا الثنائية.

٢٨ - وكان المؤتمر الثامن المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في عام ٢٠١٣، مناسبة كبرى في مجال المناسبات ذات الصلة بالمعاهدة. إذ أعاد تأكيد الوضع المتميز للمعاهدة باعتبارها صكا أساسيا للحد من الأسلحة النووية وتعزيز نظام

عدم الانتشار النووي. وقد أيد الاتحاد الروسي البيان الختامي للمؤتمر وقائمة التدابير التي اشتمل عليها فيما يتعلق بتعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في التنفيذ العملي لتلك التدابير.

٢٩ - ويؤيد الاتحاد الروسي الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تجاه إنشاء آلية للتحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة، ويشارك بفعالية في هذا العمل. وقد أحرز تقدم ملموس في هذا المجال. واكتمل حتى الآن توثيق صلاحية ٨٦ في المائة من مرافق نظام الرصد الدولي المنصوص عليها في هذه المعاهدة. وبرغم عدم اكتمال آلية التحقق حتى الآن، أثبتت المعاهدة قدرتها وكفاءتها مرارا.

٣٠ - ولا شك في أن التحضير للدورة الثانية من التمارين الميدانية المتكاملة الموسعة، في مجال محاكاة إجراءات تفتيش المواقع، التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في الأردن، يمثل الأولوية القصوى الآن فيما يختص بإنشاء آلية للتحقق من الامتثال إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إذ تتيح هذه التمارين إمكانية التأكد من صلاحية هذا العنصر الحيوي في آلية التحقق من الامتثال إلى المعاهدة. وقد شارك الاتحاد الروسي بفعالية في الأعمال التحضيرية لهذه التمارين، ويعتزم إرسال بعض قدامى المراقبين والخبراء التقنيين ذوي الكفاءة للمشاركة في دورتها الثانية المرتقبة.

٣١ - ونحن راضون عن مستوى التعاون الذي أبدته الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية في مجال تجهيز وبدء تشغيل مرافق الاتحاد الروسي في نظام الرصد الدولي، حيث اكتمل بالفعل توثيق صلاحية ما يقرب من ٧٠ في المائة منها والتأكد من نجاحها في العمل. ونحن نتطلع إلى استمرار هذا التعاون المثمر. ونبذل كل جهد ممكن لكفالة بدء تشغيل المرافق المتبقية في الوقت المناسب وضمان جودتها.

٣٢ - لقد أيدنا بقوة مبادرة تشكيل فريق من ”الشخصيات البارزة“ بغرض تعزيز المعاهدة، التي طرحها ل. زيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويمثل الاتحاد الروسي في الفريق وزير خارجيته الأسبق، إيغور س. إيفانوف. وينتظر أن يبذل الفريق في المقام الأول جهودا مكثفة مع ممثلي الدول الثمانية المتبقية من ”القائمة رقم ٤٤“، التي يتوقف عليها مستقبل المعاهدة، في محاولة لإقناعها بالانضمام إليها. ويحدونا الأمل في أن تكمِّل أنشطة الفريق جهودنا المشتركة الرامية إلى تحويل المعاهدة إلى صك قانوني دولي فعال بأسرع ما يمكن.

٣٣ - ونود أن نجدد دعوتنا إلى الدول التي لم توقع و/أو تصدق بعد على المعاهدة (وبخاصة الدول المدرجة في ”القائمة رقم ٤٤“) لتفعل ذلك دون إبطاء أو شروط مسبقة. ونحن نؤمن

بوجوب أن تسترشد الدول في هذا الشأن بمصالحها الوطنية دون تأثر بمواقف الآخرين. ومن المهم أن ندرك أن عملية التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إحدى ''أفضل الممارسات'' العالمية، وأنها أصبحت ضرورة ملحة في هذه المرحلة من عملية تطوير العلاقات الدولية. وهي تمكن الدول من المشاركة بشكل مباشر في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أحد عناصره الأساسية، عوضا عن البقاء على هامش هذه العملية أو الاقتصار على أداء دور مراقب فقط.

٣٤ - وقد شهدت الآونة الأخيرة زيادة في احتمالات نشوب النزاعات في العالم، مما صرف الانتباه عن معالجة المسائل الملحة في مجال تعزيز الاستقرار الدولي ووضع أساس ملائم لاتخاذ خطوات ثابتة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

٣٥ - ولن يتسنى نزع السلاح النووي دون إيلاء الاعتبار الواجب للعمليات الجارية في مجال الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية. إذ يُلحق تعزيز الدفاعات الصاروخية في أوروبا ومناطق أخرى من العالم الضرر بأسس الاستقرار الاستراتيجي. وينظر الاتحاد الروسي إلى مسألة إنشاء نظام دفاع صاروخي عالمي في سياق كفالة الأمن الوطني في المقام الأول، مع مراعاة أن الأسلحة الاستراتيجية الدفاعية والهجومية ترتبط بذلك ارتباطا وثيقا من حيث كفالة الاستقرار الاستراتيجي. ونحن نعتقد أن تطوير الجزء الأوروبي من نظام الدفاع الصاروخي العالمي من طرف واحد يشكل خرقا لأحد المبادئ الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي لا يجيز تعزيز أمن طرف على حساب أمن الأطراف الأخرى.

٣٦ - ويتطلب الحفاظ على السلام والاستقرار اتخاذ إجراءات جماعية بعد تمحيصها بناء على مبادئ كفالة الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة لجميع الدول بلا استثناء. وقد تلحق أية نُهج أخرى الضرر بتعزيز الأمن الأوروبي والعالمي معا. وعلاوة على الأسلحة النووية، في ضوء الأوضاع الاستراتيجية في العالم بشكل عام ومهام نزع السلاح العام، تكتسب منظومات الأسلحة غير النووية المتقدمة أهمية كبرى. فهي لا تقل عنها خطرا على الاستقرار الاستراتيجي.

٣٧ - ولمسألة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أهمية خاصة ضمن مجموعة مسائل نزع السلاح. ولا يكف الاتحاد الروسي عن الإعراب بلا كلل عن مناهضته لنشر أية أنواع من الأسلحة في الفضاء الخارجي.

٣٨ - إذ أن ظهور أسلحة في الفضاء الخارجي لا يعني توسيع نطاق المنافسة العسكرية فحسب، بل ويشكل أيضا طفرة نوعية فيها، مع احتمال أن تترتب عليه عواقب يصعب التنبؤ بها فيما يتعلق بمجمل عملية تحديد الأسلحة، وبكفالة الاستقرار الاستراتيجي والأمن

الدولي بأسره. ومن الضروري الحيلولة دون نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وهذا أحد الشروط اللازمة لإتاحة إمكانية نزع السلاح النووي.

٣٩ - ويتعين إيجاد حل لتيسير تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وتمثل المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وسيلة فعالة وعملية لتحقيق هذا الهدف.

٤٠ - والاتحاد الروسي مستعد للمضي قدما على طريق الحد من الأسلحة النووية بشكل قابل للتحقق ولا رجعة فيه، امتثالا إلى التزاماته بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. بيد أن اتخاذ هذه التدابير ينبغي أن يكون في هيئة خطوات تدريجية تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا عولج بشكل شامل مع المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي، واحترام مبدأ الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة للجميع، واستيفاء المتطلبات الدولية التالية، في جملة أمور:

- استمرار جميع الدول ذات القدرة النووية في عملية نزع السلاح النووي وانضمامها تدريجيا إلى الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية؛
- الحيلولة دون نشر أسلحة في الفضاء الخارجي؛
- تقديم ضمانات لعدم امتلاك الدول ما يسمى ”القدرة على زيادة عدد الرؤوس الحربية بشكل حاد“؛
- وعدم السماح بتراكم الأسلحة الهجومية الاستراتيجية غير النووية (إنشاء ما يسمى ”القدرة على التعويض“)؛
- التخلي عن تطوير نظم مضادة للقذائف التسيارية من طرف واحد؛
- إزالة الاختلالات الكمية والنوعية في الأسلحة التقليدية، بالتزامن مع معالجة المشاكل الدولية الأخرى، بما في ذلك تسوية المنازعات الإقليمية؛
- التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
- كفالة قابلية تطبيق الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار.

٤١ - وتدل الوقائع والخطوات العملية المذكورة أعلاه، التي اتخذها الاتحاد الروسي بغرض تنفيذ التزاماته، على تصميمه الحقيقي على الاجتهاد في سبيل تحقيق الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح. وقد اتخذ الاتحاد الروسي حتى تاريخه جميع الخطوات الممكنة الآن واللازمة

في المستقبل لتحقيق مزيد من التقدم مع مراعاة أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يساير وتيرة إنشاء نظام أمني فعال على الصعيدين العالمي والإقليمي، علاوة على تعزيز الثقة المتبادلة بين البلدان.

الفرع الثاني: التدابير الوطنية المتصلة بنزع السلاح

'١' الضمانات

٤٢ - تتمثل منطلقاتنا في أن العمل الرئيسي في مجال تعزيز نظام عدم الانتشار تنفذه البلدان الأطراف نفسها في الميدان. وفي الوقت نفسه تؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أهم دور في هذه العملية، إذ تكفل سلاسة عمل نظام عدم الانتشار بأكمله.

٤٣ - ويدعم الاتحاد الروسي أنشطة الوكالة بطريقة منهجية، ويدعو إلى مواصلة تعزيز قدراتها، بوسائل تشمل توفير الموارد المناسبة لاستمرار عملها، في ضوء النطاق الواسع للمهام الموكلة إليها في ما يتصل باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٤٤ - ويتمثل الهدف الرئيسي للوكالة، وفقا لنظامها الأساسي، في المساعدة على تطوير مصادر الطاقة النووية من أجل الاستخدام في الأغراض السلمية وإيجاد التطبيقات العملية لذلك، مع توفير الضمانات اللازمة لعدم تحويلها عن أغراضها تلك. ويشكل جانب عدم الانتشار في أنشطة الوكالة أداة من نوع فريد تمهد الطريق لتمتع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بميزات الاستخدام في الأغراض السلمية. ويمثل عدم انتشار الأسلحة النووية جزءا لا يتجزأ من تطوير التكنولوجيات النووية وتوفير الضمانات التي تكفل للدول القدرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم في مجال العلوم النووية والطاقة النووية.

٤٥ - ويتمثل رأينا من منظور عدم الانتشار، في أن كفالة استمرار تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية شئ مهم، وكذلك كفالة إسباغ السمة العالمية على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات، الذي يشكل، بالاقتران مع اتفاق الضمانات، معيارا معترفا به بصفة عامة للتحقق من امتثال الدول إلى التزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار.

٤٦ - ويتعاون الاتحاد الروسي بشكل نشط مع الوكالة من أجل تعزيز نظام الضمانات، من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية عبر تنفيذ البرامج الوطنية العلمية والتقنية المتعلقة بتعزيز الضمانات. وجرى، على امتداد أكثر من ٣٠ عاما من عمر الوكالة، تنفيذ الكثير من العمل المتعلق بتعزيز القاعدة التقنية لإدارة الضمانات وتزويدها بطرائق جديدة للقياس، وبعينات من المواد والمصادر، علاوة على تدريب الموظفين.

٤٧ - ويقدم الاتحاد الروسي للوكالة في إطار هذا البرنامج، المساعدة في مجال تحليل العينات البيئية التي تحصل عليها أثناء عمليات التفتيش، ويعمل على تطوير تكنولوجيات جديدة لاكتشاف الدلائل التي تشير إلى وجود مواد غير معلن عنها. ونحن نعلق أهمية كبيرة على تدريب مفتشي الوكالة، الذي يجب ألا يقتصر فقط على الطرائق المنفصلة لقياس المواد النووية (أسلوب التحقق غير المدمر، مثلا)، بل وأن يشمل مجموعة الأنشطة الكاملة اللازمة لتنفيذ عمليات التفتيش، في مرافق تخصيب نظائر اليورانيوم مثلا. ويولى اهتمام خاص لإتاحة إمكانية التدريب في مؤسسات الاتحاد الروسي المتخصصة للأفراد العاملين في مجالي المساءلة والتحقق بشأن المواد النووية من الدول الأعضاء في الوكالة.

٤٨ - ويشارك الاتحاد الروسي بنشاط في المداولات بشأن مشروع إصلاح نظام الضمانات الذي تقوم بإعداده أمانة الوكالة. ونحن ندعو إلى أن تسترشد الأمانة بشكل حصري، في إطار هذه النهج الجديدة، بالمعايير الموضوعية والتقنية من تقييمات الدول، على أن تعتمد هيئات صنع القرار في الوكالة قائمة هذه المعايير. وندعو إلى أن يطبق على الدول فقط ما يتعلق بالتحقق من الأنشطة النووية من التدابير والإجراءات المحددة في اتفاقات الضمانات. ونشدد على أن تعتمد أمانة الوكالة في استنتاجاتها بشأن استخدام الضمانات فقط على المعلومات التي تكون مستعدة للدفاع عنها في مناقشة مفتوحة.

٤٩ - ونتوقع صدور تقرير شامل من المدير العام للوكالة، يتضمن تفاصيل مفهوم الضمانات على مستوى الدولة، الذي تقوم بإعداده الأمانة. وينبغي التأكيد على أن تنفيذ النهج الجديدة لتطبيق الضمانات لن يُقبل إن لم يحظ ذلك التقرير بموافقة هيئات صنع القرار في الوكالة.

'٢' ضوابط التصدير

٥٠ - تؤدي مراقبة الصادرات النووية دورا حاسما في الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي. ونعتقد أن مجموعة موردي المواد النووية قد أثبتت وجودها كآلية متعددة الأطراف في مجال تحديد المواد والمعدات والتكنولوجيات النووية الحساسة من منظور تصنيع الأسلحة النووية، علاوة على وضع إجراءات لمراقبة عمليات نقلها. ويشارك الاتحاد الروسي بفعالية في عمل تلك المجموعة. ونحن ندعو بإلحاف إلى أن تستقطب إلى المشاركة في عمل المجموعة الدول ذات الإمكانات الكبيرة في مجالي الصناعة والتصدير، والقادرة على تقديم مساهمة ملموسة في تنفيذ المهام الأساسية للمجموعة. وذلك من منطلق أن الجهود الدولية المبذولة في مجال عدم الانتشار لا ينبغي أن تؤدي إلى فرض قيود غير معقولة على التجارة المشروعة في

المواد والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، وعلى التعاون المدني في مجالات العلم والتكنولوجيا.

٥١ - ونحن نجتهد في سبيل المداومة على تطوير أنشطة المجموعة في جميع جوانبها. ومن الجلي أن هناك علاقة متبادلة لصيقة بين عدم الانتشار واستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية في العالم الحديث. والواقع أن الطاقة النووية تتحول بالفعل إلى مورد يكفل أمن الطاقة على الصعيد الوطني. وفي الوقت نفسه، تتزايد بتناسب طردي مع الجهود الرامية إلى الاستفادة الكاملة من استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية المخاطر المرتبطة باحتمال انتشار التكنولوجيات النووية الحساسة. ونعتقد أن مجموعة موردي المواد النووية مؤهلة تماما لتقديم مساهمة ملموسة في خفض هذه المخاطر.

٥٢ - ونشير إلى إنجازات لجنة زانغر، بوصفها أداة هامة لكفالة استدامة نظام عدم الانتشار. ولا تزال اللجنة تؤدي مهامها في مجال تحديد المواد والمعدات النووية، وكذلك في مجال تطوير أنظمة لمراقبة الصادرات النووية وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة الثالثة في معاهدة عدم الانتشار.

٥٣ - وندعو إلى أن تعمل جميع الدول بمنهجية على تنفيذ القرار ١٥٤٠ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي شارك الاتحاد الروسي في صياغة وتقديم مشروعه، في عام ٢٠٠٤. ويشكل هذا القرار مرتكزا قانونيا دوليا لمواجهة تهديد ظهور مواد يمكن استخدامها في تطوير أسلحة الدمار الشامل ولمنع وقوع مثل تلك الأسلحة والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة بتصنيعها ووسائل إيصالها، في أيدي أطراف غير حكومية، وبخاصة المنظمات الإرهابية.

”٣“ الأمن النووي

٥٤ - يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على كفالة وجود أعلى مستوى من الحماية المادية للمواد النووية على نطاق العالم.

٥٥ - ونحن نقدِّر كثيرا نتائج مؤتمرات قمة الأمن النووي المعقودة في واشنطن وسيول ولاهاي.

٥٦ - ونسترشد بالمبدأ الأساسي الذي يقضي بأن المسؤولية عن إقامة نظام لتوفير الحماية المادية للمواد النووية وصونه في دولة ما تقع بكاملها على عاتق تلك الدولة.

٥٧ - ويشارك الاتحاد الروسي في جميع الآليات القانونية الدولية الرئيسية في مجال الحماية المادية للمواد النووية، بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥ وتعديلاتها. ونحن نعتقد أن اكتساب هذه الصكوك

القانونية السمة العالمية جزء لا يتجزأ من تعزيز الحماية المادية للمواد النووية في العالم. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى تلك الصكوك.

٥٨ - ونلاحظ أن عدم مشاركة مجموعة من الدول التي تملك مخزونا كبيرا من المواد النووية في هذه الصكوك القانونية الدولية الأساسية، يشكل مصاعب في سبيل اتخاذ مزيد من الخطوات تجاه وضع واعتماد صكوك قانونية دولية والتزامات سياسية جديدة في مجال التعاون الدولي بشأن الحماية المادية للمواد النووية.

٥٩ - ويدعم الاتحاد الروسي أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون الدولي من أجل تعزيز الحماية المادية للمواد النووية في العالم. ونحيط علما بالمساعدة التي تقدمها الوكالة إلى الدول الأعضاء في مجال تعزيز النظم الوطنية لحصر المواد النووية والمشعة ومراقبتها، ونظم الأمن النووي والحماية المادية للمواد النووية.

٦٠ - ويقدم الاتحاد الروسي تبرعات إلى صندوق الحماية المادية للمواد النووية التابع للوكالة منذ عام ٢٠١٠.

٦١ - ونحن نؤمن بأن الوكالة لا تزال تضطلع بدور رائد في توطيد التعاون وسط الدول وتبادل الخبرات بشأن الحماية المادية للمواد النووية وقمع تهديد الإرهاب النووي والإشعاعي.

٦٢ - ونعتقد أن المؤتمر الدولي المتعلق بالحماية المادية للمواد النووية، الذي عقدته الوكالة في تموز/يوليه ٢٠١٣، أتاح للمشاركين إمكانية استعراض خبرات وانجازات المجتمع الدولي في مجال تعزيز الحماية المادية للمواد النووية واكتساب فهم أعمق للنهج المطبقة في العالم لكفالته، ولتحديد الأولويات المستقبلية في هذا المجال كذلك.

٦٣ - ويرحب الاتحاد الروسي بخطة الوكالة لتوفير الحماية المادية للمواد النووية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي أقرها مجلس المحافظين، والتي تهدف إلى تعزيز دور الوكالة التنسيقي في كفالة الحماية المادية للمواد النووية، والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الطفرات الحديثة فيها، وتقديم المساعدة المناسبة إلى البلدان التي تطلبها.

٦٤ - ونحن نعتقد أن تعزيز الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، علاوة على حصر ومراقبة المواد النووية، هي أهم عناصر كفالة الأمن النووي.

٦٥ - ويوفر الاتحاد الروسي التدابير اللازمة لتوفير الحماية لجميع المواد النووية ومواقع تخزينها والمرافق الأخرى المرتبطة بها، علاوة على حماية المواد النووية أثناء نقلها، بما في ذلك

توفير الحماية المادية، على مستوى لا يقل عما توصي به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوثيقة INFCIRC/225/Rev.5. ونحن نخضع أنظمتنا للحماية المادية للمواد النووية لعمليات تجويد مستمرة.

٦٦ - ولا توجد في الاتحاد الروسي مواد أو منشئات نووية تثير مستويات حمايتها المادية القلق. فقد أقيم نظام فعال لتوفير الحماية المادية للمواد النووية ويعنى الاتحاد الروسي بصونه. وتُجري السلطات المختصة بالرقابة الأمنية والهيئات المعنية بتنظيم استخدام الطاقة النووية عمليات تفتيش منتظمة على أنشطة حصر ومراقبة المواد النووية ومخزوناتها الفعلية، وعلى أنشطة توفير حماية مادية فعالة لها.

٦٧ - وتجري بانتظام في الاتحاد الروسي عمليات إعداد لوائح جديدة وتحديث اللوائح السارية في مجال الحماية المادية للمواد النووية وغيرها من المواد المشعة الأخرى وحصرها ومراقبتها، تؤخذ خلالها في الاعتبار الخبرات الوطنية وتجارب الدول الأخرى والمنظمات الدولية، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وجرى على وجه الخصوص، في عام ٢٠١٢، إقرار نسخة جديدة من القواعد والأنظمة الاتحادية باسم ''القواعد الأساسية لحصر المواد النووية ومراقبتها''، فرضت بموجبها متطلبات تفصيلية محددة بشأن حصر المواد النووية ومراقبتها وفقا لفئاتها المختلفة.

٦٨ - وتستخدم في الاتحاد الروسي منذ أكثر من ١٥ سنة منهجية محددة للتحقق من تحركات المواد النووية والمواد المشعة الأخرى عبر حدوده. ونحن مستعدون لتقديم الدعم إلى الدول الأخرى المعنية في سبيل إجادة استخدام هذه التكنولوجيا.

٦٩ - وأقيمت نظم ثابتة في نقاط العبور الحدودية لتنفيذ هذه الأنشطة الرقابية. ويجري العمل الآن على إدخال نظام آلي لإدارة المعلومات المتعلقة بمراقبة تحركات المواد النووية والمواد المشعة الأخرى عبر الحدود على الصعيد الوطني. ونظمت دائرة الجمارك الاتحادية بالاتحاد الروسي، في عام ٢٠١٣، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دورتين تدريبيتين دوليتين بشأن ''تقنيات الكشف عن الأشعة''، لتأهيل مدربين تابعين للهيئات الجمركية ووكالات إنفاذ القانون الأخرى في ١٥ بلدا من الدولة من الأعضاء في الوكالة.

٧٠ - ويجري العمل في الاتحاد الروسي على إنشاء نظام آلي للنقل الآمن للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، يتيح إمكانية تحديد أماكن وسائل النقل التي تحمل مواد نووية وحالة حمايتها المادية في الوقت الحقيقي. ويقلل إنشاء هذا النظام بقدر كبير مخاطر سرقة المواد النووية أثناء النقل.

٧١ - ويجري على الدوام في الاتحاد الروسي العمل على تعزيز ثقافة الحماية المادية للمواد النووية. وأعدت في عام ٢٠١٢ مبادئ توجيهية لتنظيم وتنفيذ العمل المتعلق بثقافة الحماية المادية للمواد النووية.

٧٢ - وقام الاتحاد الروسي بالتضامن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بتقديم ''هدايا'' إلى مؤتمر القمة المعني بالحماية المادية للمواد النووية، في هيئة حلقات عمل بشأن ثقافة الحماية المادية للمواد النووية، نظمت في المقام الأول للخبراء في البلدان التي تقوم بتشغيل أو تشييد مفاعلات للطاقة النووية من صنع الاتحاد الروسي، أو تخطط لتشييد مفاعلات من ذلك النوع.

٧٣ - ولا يزال الاتحاد الروسي مهتما بالتعاون في مجال دعم وتعزيز قدرات الحماية المادية للمواد النووية في البلدان الأخرى. ونحن نقدم المساعدة إلى البلدان التي تشرع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بغرض تعزيز قدرات الحماية المادية للمواد النووية فيها. ونواصل عقد دورات تدريبية وحلقات دراسية بشأن الحماية المادية في مقر معهد الحماية المادية العالمية للمواد النووية التابع للجامعة الوطنية للأبحاث النووية (معهد موسكو للعلوم الهندسية والفيزياء سابقا) بمدينة أوبنينسك، وجامعة العلوم التطبيقية في تومسك. وتعقد بانتظام في مركز التدريب المنهجي على حصر المواد النووية ومراقبتها في مدينة أوبنينسك، حلقات دراسية ومؤتمرات دولية، ودورات تدريبية بشأن حصر المواد النووية ومراقبتها. ويشارك خبراء من الاتحاد الروسي بنشاط في تطوير وتحسين الصكوك الدولية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي عقد الدورات التثقيفية التي تنظمها الوكالة التدريبية في هذا المجال.

٧٤ - ونحن ندرك أهمية التعاون الدولي في مجال الحماية المادية للمواد النووية مع مراعاة أحكام التشريعات الوطنية وكفالة سرية المعلومات ومنع وقوعها في أيدي من يسيئون استخدامها. ونستعرض في هذا السياق، مسألة تعزيز التعاون في هذا المجال بين المؤسسات الصناعية المعنية باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في مختلف البلدان، التي تؤدي دورا هاما في كفالة الحماية المادية للمواد النووية.

٧٥ - ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على تنسيق الجهود الدولية في مجال الحد من مخاطر الإرهاب النووي.

٧٦ - ونظرا للطابع العابر للحدود الذي تتسم به مخاطر الإرهاب، نعتقد أنه من الضروري تعزيز آليات التعاون المتعدد والثنائي الأطراف في هذا المجال، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية.

٧٧ - ونحن نرحب بالجهود والمبادرات الدولية التي تسهم في مكافحة الإرهاب النووي وجذب انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة تعزيز الحماية المادية للمواد النووية. ومن أمثلة ذلك التعاون المبادرة العالمية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي، التي أطلقها الاتحاد الروسي بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٦، وتحولت خلال السنوات الماضية إلى أداة فعالة للتعاون وتبادل أفضل الخبرات في مجال المكافحة العملية لتهديد الإرهاب النووي وتعزيز الحماية المادية للمواد النووية على الصعيد العالمي؛ ولعلها تسهم في التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن أكثر جوانب التعاون الدولي في مجال الأمن النووي تعقيدا وحساسية، أي الحماية المادية للمواد النووية. وقد تجمعت حولها حتى الآن ٨٥ دولة.

٧٨ - وجرت، في منطقة موسكو، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تحت رعاية المبادرة العالمية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي، تدريبات إرشادية على مكافحة الإرهاب النووي باسم ”الحارس ٢٠١٢“، استخدمت فيها الوسائل الوطنية للكشف عن المواد النووية. وحضر تلك المناسبة خبراء من أكثر من ٥٠ بلدا.

٧٩ - وبالإضافة إلى ما يملكه الاتحاد الروسي من تدابير أخرى لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة عبر حدوده الدولية، يجري تطوير نظام حكومي لمنع الاتجار غير المشروع بتلك المواد داخل إقليمه. ويجري الآن تنفيذ التدابير التقنية لتطبيق ذلك النظام في مناطق مورمانسك وكالينينغراد وسفيردلوفسك.

٨٠ - ونحن نؤيد برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بإنشاء وتعهد قاعدة لبيانات الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى. ونشارك بنشاط في اجتماعات الأفرقة العاملة المتعلقة بتحسين أداء قاعدة البيانات المذكورة وتبادل المعلومات، ونقوم في ذات الوقت بتوفير المعلومات ذات الصلة بشكل منتظم. ويقوم الاتحاد الروسي بتطوير نظام للمختبرات من أجل تحديد المواد النووية والمواد والنفايات المشعة التي يتم استردادها من عمليات الاتجار غير المشروع.

٨١ - ويقوم الاتحاد الروسي، من منطلق إدراكه التام للمخاطر التي يمكن أن تشكلها مصادر المواد المشعة غير الخاضعة للرقابة، باتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز قدرة حصر تلك المصادر ومراقبتها وتوفير الحماية المادية لها. ويلتزم الاتحاد الروسي بشكل صارم بتوصيات الوكالة الواردة في مدونتها لقواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها، وبالمبادئ التوجيهية المتعلقة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها.

٨٢ - ويجري بانتظام تحديث الأنظمة واللوائح المتعلقة بحصر المصادر والمواد المشعة ومراقبتها وتوفير الحماية المادية لها، مع مراعاة الخبرات الوطنية وكذلك خبرات الدول

الاجنبية والمنظمات الدولية في هذا المجال، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن ثم، جرى في عام ٢٠١٢ اعتماد المعايير والأنظمة المنقحة المعروفة باسم ''الأنظمة الأساسية لحصر المواد والنفايات المشعة ومراقبتها لدى المنظمات''، التي تحدد متطلبات الحصر والمراقبة، بما في ذلك أن تؤخذ في الحسبان درجات الخطورة التي قد تشكلها المصادر المشعة؛ واعتمدت في عام ٢٠١٤ نسخة جديدة من المعايير الاتحادية المعروفة باسم ''أنظمة الحماية المادية للمواد والمصادر المشعة ومرافق تخزينها''.

٨٣ - ويحتفظ الاتحاد الروسي بسجل للمصادر المشعلة ويعمل على تطويره

٨٤ - وفي ظل استمرار التهديد الإرهابي، نولي أهمية كبرى لاستمرار اليقظة وتعزيز أمن المعلومات المتعلقة بنظام الحماية المادية للمواد النووية والمرافق ذات الصلة، ولتعزيز سلامة نظم التحكم الآلي المرتبطة بكفالة أمن مرافق الطاقة النووية.

٨٥ - ويؤيد الاتحاد الروسي الجهود الدولية الرامية إلى كفالة وضع تدابير لأمن المعلومات الحساسة، بما في ذلك وضع تدابير لأمن النظم الإلكترونية للمنشآت النووية، مع مراعاة حساسية المعلومات في هذا المجال. وعلى وجه الخصوص، تعقد في الاتحاد الروسي سنويا حلقات دراسية بشأن ''قضايا أمن المعلومات في مجال النظم الآلية للحماية المادية''.

'٤' المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٨٦ - نحن نرى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبير هام لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي ونظام عدم الانتشار النووي. والتوسُّع الجغرافي لهذه المناطق أمر هام من منظور حصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية ملزمة قانونا.

٨٧ - ونحن نرحب بجهود بلدان وسط آسيا و ''الدول النووية الخمس''، التي يسرت بدء توقيع البروتوكول الملحق باتفاقية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

٨٨ - وبدأ في الاتحاد الروسي تطبيق إجراءات داخلية لازمة للتوقيع على البروتوكول. وهناك عمل جار على ذات المنوال في بقية ''الدول النووية الخمس'' حسب علمنا. وعند اكتمال ذلك العمل سنكون جاهزين للتوقيع على البروتوكول المعني دون تأخير، ليكتمل بذلك تحديد المركز القانوني الدولي للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونتوقع أن يحدث ذلك خلال الدورة الحالية للجنة التحضيرية.

٨٩ - ونحن راضون لأن العمل الرسمي على تحديد مركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وصل إلى المرحلة النهائية. وقد وفت ''الدول النووية الخمس''

بالتزاماتها، ونفذت كل ما عليها من واجبات للتعجيل بالتوقيع على البروتوكول الملحق باتفاقية إنشاء تلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

٩٠ - ويعتزم الجانب الروسي إبداء تحفظات تقليدية عند التوقيع على البروتوكولين الملحقين بمعاهدتي إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في وسط وجنوب شرق آسيا، دون المساس بمصالح الدول التي تريد أن تتقيد بدقة بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

٩١ - ونحن نعتقد أن هذا الموقف الحذر من جانب بعض البلدان في منطقة جنوب شرق آسيا تجاه تحفظات الدول النووية ليس له مبرر. فالتحفظات من هذا القبيل ممارسة معهودة، بل يمكن القول إنها أصبحت روتينية. ويذكر، في ما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية مثلا، أنها لا ضير منها مطلقا على أمن بلدان المنطقة. ونستطيع أن نؤكد بلا تردد أن الشئ نفسه ينطبق على بلدان جنوب شرق آسيا. ولا تستطيع الدول الحائزة للأسلحة النووية التخلي عن إبداء التحفظات لأسباب تتعلق بسلامتها.

٩٢ - وتتمثل إحدى المسائل الرئيسية في دورة الاستعراض الحالية، وفقا لخطة عمل عام ٢٠١٠ التي اعتمدت بتوافق الآراء، في الشروع في تنفيذ فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها، في الشرق الاوسط.

٩٣ - ونعرب عن تأييدنا لجهود المنسق الخاص للمؤتمر، نائب وزير خارجية فنلندا، ج. لايافا، ونرحب بالتطورات الإيجابية التي طرأت مؤخرا بشأن عقد المؤتمر؛ وعن تقديرنا العظيم لمشاركة بلدان الشرق الأوسط النشطة، والتي تمثل المنطقة بشكل جيد، في المشاورات المتعددة الأطراف التي بدأها القائمون على عقد هذا المؤتمر، الذي عقدت ثلاث من دوراته في سويسرا. ونحن نعتقد أن هذا الحوار المباشر بين بلدان المنطقة هو الطريقة المثلى. ونؤيد استمرار هذه العملية.

٩٤ - وفيما يتعلق بموعد عقد المؤتمر، نعتقد أن في الإمكان الاتفاق عليه بالفعل في هذه المرحلة، كأن يعقد مثلا في تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وهناك أسباب تدفعنا للاعتقاد بأن بلدان المنطقة ستتمكن من الاتفاق على المواقف الأساسية خلال هذه الفترة. من المهم أن يفهم أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط أمر غير قبال للتأجيل. وتكتسب واقعة بدء هذه العملية أهمية بالغة فيما يتعلق بتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

’٥‘ الامتثال والمسائل الأخرى ذات الصلة/الشواغل

٩٥ - نحن نرى أن التغلب على التحديات الإقليمية لنظام عدم الانتشار النووي يمكن أن تتحقق فقط من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، بالاستناد إلى معاهدة عدم الانتشار وعلى أساس نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا النهج ليس له بديل. وخير دليل على ذلك هو التقدم الكبير الذي أحرز خلال العام الماضي تجاه إيجاد حل للمسائل المحيطة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران اسلامية. ويجري الآن العمل بشكل منهجي على تنفيذ خطة العمل المشتركة لمجموعة ”الدول الست“ وجمهورية ايران الإسلامية، المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويستند هذا الاتفاق إلى مفهوم قام بصياغته رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين. ويتمثل جوهره في الاعتراف بحق جمهورية إيران الإسلامية في تطوير برنامج نووي سلمي دون قيد أو شرط، بما في ذلك حقها في تخصيب اليورانيوم، على أن يخضع هذا البرنامج لرقابة دولية صارمة، وترفع عندها جميع الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك التدابير المتخذة من طرف واحد، التي لم نقر ولا نقر لها بالشرعية. ويستند اتفاق جنيف إلى مبدأي التدرج والمعاملة بالمثل، اللذين بادرنا نحن بطرحهما وحظيا في نهاية المطاف بالاعتراف والدعم على الصعيد العالمي.

٩٦ - ويسير بشكل حسن أيضا العمل المشترك بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف تسوية جميع المسائل المعلقة فيما يختص بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك المسائل المتصلة باحتمال وجود أبعاد عسكرية للبرنامج أيضا.

٩٧ - ونحن واثقون من أن هذا التعاون البناء غير المسبوق لجمهورية إيران الإسلامية مع الوكالة، ومع الوسطاء الدوليين من مجموعة ”الدول الست“ كذلك، يدفع إلى الأمل في أن تكتمل بنجاح المفاوضات بشأن إيجاد تسوية شاملة لمسألة البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية في حدود الإطار الزمني المحدد في اتفاقات جنيف، أي بحلول ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. وندعو جميع الأطراف في هذا الصدد، إلى تكثيف الجهود المشتركة الرامية إلى استكشاف طرائق إيجابية للمضي قدما تجاه إيجاد حل نهائي لتلك المشكلة.

٩٨ - ومن الضروري أتخاذ خطوات نشطة لدفع عملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية إلى الأمام. ولن يؤدي عدم استئناف عملية التفاوض سوى إلى تفاقم الحالة الراهنة. وسيشكل ذلك ضربة خطيرة لنظام عدم الانتشار النووي. ونحن مقتنعون بأنه يتعين على الأطراف المعنية أن تبذل كل جهد ممكن لكفالة تجديد العضوية الكاملة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في معاهدة عدم الانتشار، وتطبيق ضمانات الوكالة في إقليمها.

”٦“ الإسهامات الأخرى في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية

٩٩ - يؤيد الاتحاد الروسي بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرةالأخرى، في مؤتمر نزع السلاح بجنيف، في إطار برنامج عمل متوازن ومقبول للجميع، على أن تراعى فيها المصالح والأولويات المختلفة لجميع المشاركين في المؤتمر، على أساس ما يسمى ”ولاية شانون“ التي تتضمن إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة لتطبيق آليات التحقق الدولية بصورة فعالة (الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥). أما نحن، فنرى أن هذه الصيغة تحدد بدقة أطر وأبعاد المعاهدة التي يمكن إبرامها باعتبارها تدبيرا آخر متعدد الأطراف لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

١٠٠ - ولسنوات عديدة لم يتوقف الاتحاد الروسي عن اتخاذ خطوات عملية تجاه منع إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرةالأخرى.

١٠١ - وفي بلدنا، توقف إنتاج اليورانيوم المخصب لأغراض صنع الأسلحة النووية منذ وقت طويل، في عام ١٩٨٩. ولم ينتج بلدنا مادة البلوتونيوم لأغراض صنع الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٤. وتوقف آخر مفاعل لإنتاج البلوتونيوم الصالح للاستخدام في صناعة الأسلحة عن العمل في منتصف عام ٢٠١٠.

١٠٢ - وقد أظهرنا مرونة كبيرة في مؤتمر نزع السلاح، في عام ٢٠٠٩، من أجل التوصل إلى حل توافقي مقبول للجميع، بأن وافقنا على التفاوض بشأن إصدار تكليف بصياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى، وتكليف بإجراء مناقشة فحسب بشأن إشكالية الفضاء التي تعد من أولوياتنا.

١٠٣ - وعقب ذلك، بذل الاتحاد الروسي جهودا دبلوماسية حثيثة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر. ومما يؤسف له أن هذا العمل لم يكلل بالنجاح، لكننا مستعدون لمواصلة الجهود في ذلك الاتجاه مع الوفود الأخرى.

١٠٤ - ونحن نرى بصفة عامة، أن المهمة الرئيسية فيما يتعلق بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي كفالة عدم إنتاج المواد الانشطارية على نطاق عالمي لأغراض صنع الأسلحة النووية الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. وفي هذه الحالة فقط يمكن تطبيق مبدأ المساواة في الأمن للجميع. ولذلك، نعتقد أن شرط بدء نفاذ المعاهدة يجب أن يكون هو التصديق عليها من قبل جميع الدول ذات القدرة النووية، بحكم القانون أو بحكم الواقع،

وكذلك جميع الدول التي لديها إمكانات كبيرة في مجال إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والأجهزة النووية المتفجرة، والتي تملك منشآت نووية حساسة، أي لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود المستهلك بصفة رئيسية. وبطبيعة الحال، يعني هذا المخطط عدم توقع بدء نفاذ معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية بسرعة، حسبما يتضح من التجربة مع معاهدة حظر التجارب النووية، لكنه يكفل في ذات الوقت توافر الكفاءة المطلوبة والسمة غير التمييزية في الاتفاق المستقبلي بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، على النحو المنصوص عليه في ولاية شانون.

١٠٥ - ونحن نرى أن العمل على استعادة وقود اليورانيوم عالي التخصيب، الجديد منه والمستنفد، إلى بلد المنشأ، من مفاعلات البحوث المصنعة في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية التي تملكها بلدان ثالثة، مجال هام من مجالات التعاون بغرض منع الانتشار النووي وتعزيز الحماية المادية للمواد النووية. ويقوم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ هذه الأنشطة بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الشئ الذي انعكس في البيان المشترك الصادر عن رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بشأن التعاون النووي.

١٠٦ - وقد دأبنا منذ عام ٢٠٠٢، على تنفيذ برنامج إعادة اليورانيوم عالي التخصيب، الجديد والمستنفد، من مفاعلات البحوث النووية الروسية الصنع إلى الاتحاد الروسي؛ بالاقتران مع تحويل القلب النشط في المفاعل المعني إلى استخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب عوضا عن اليورانيوم العالي التخصيب، أو وقف المفاعل عن العمل تماما.

١٠٧ - وقد أكمل الاتحاد الروسي حتى تاريخه، استعادة وقود اليورانيوم عالي التخصيب بشكل كامل من ٩ دول، هي: أوكرانيا، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وصربيا، وفييت نام، ولاتفيا، وليبيا، وهنغاريا.

١٠٨ - وجرت استعادة وقود اليورانيوم عالي التخصيب بشكل جزئي من ٥ دول، هي: ألمانيا، وأوزبكستان، وبولندا، وبيلاروس، وكازاخستان.

١٠٩ - وفي مجمل الأمر، تمت إزالة ٧٩٠ كيلوجراما من اليورانيوم الجديد عالي التخصيب و ٢٦٩ ١ كيلوجراما من اليورانيوم عالي التخصيب المستنفد، من ١٤ بلدا، منذ بدء البرنامج.

١١٠ - وأعِدت الخطط اللازمة لإزالة الوقود النووي من أوزبكستان، وبيلاروس، وبولندا، وكازاخستان.

١١١ - وقد قمنا بتقييم الإمكانية التقنية لتحويل ستة مفاعلات بحوث نووية من اليورانيوم عالي التخصيب إلى اليورانيوم منخفض التخصيب وأكدناها. وتتركز جهودنا الآن على تطوير نوع جديد من وقود اليورانيوم منخفض التخصيب عالي الكثافة، وإصدار شهادات الإنتاج الخاصة به، من أجل تحويل المفاعلات في تومسك وفي مركز البحوث بمعهد كورتشاتوف. وسيتخذ القرار الخاص بالتحويل الفعلي بعد إجراء مزيد من التقييم للآثار الاقتصادية.

الفرع الثالث: التدابير الوطنية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

’١‘ تعزيز الاستخدام في الأغراض السلمية

١١٢ - يشكل الاهتمام المتزايد باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية اتجاها موضوعيا للتنمية الحديثة في العالم. ويرى الاتحاد الروسي أنه لا يوجد بديل في المستقبل القريب لمواصلة تطوير الاستخدامات المدنية للطاقة النووية والتوسع فيها في مختلف أرجاء العالم. وتؤكد هذا القول نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ’’الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين‘‘، الذي عقد في الاتحاد الروسي في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

١١٣ - وقد شارك أكثر من ٥٠٠ ممثل من ٨٧ بلدا، في ذلك المؤتمر الذي أصبح معلما هاما في مجال تشكيل النُهج التي ستستند إليها تنمية الطاقة النووية في العقود القادمة. وأكد رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، في خطابه إلى المؤتمر على أننا ’’مستعدون للتعاون في العمل، وللإسهام بشكل ملموس في تشكيل الاستراتيجية العالمية لتنمية الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين‘‘.

١١٤ - وأدرج في الوثيقة الختامية للمؤتمر تصور هام لاتجاه التنمية في الدول المشاركة في المؤتمر من الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن مرتاحون للاستنتاج الذي توصل إليه المؤتمر، بأن الطاقة النووية أثبتت وجودها في كثير من البلدان باعتبارها تكنولوجيا نظيفة وآمنة واقتصادية، وسيكون لها دور متزايد الأهمية في تحقيق أهداف أمن الطاقة والتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين وما بعده.

١١٥ - والاتحاد الروسي واحد من بلدان كثيرة تعمل على تعزيز الطاقة النووية. وتوجد فيه ٣٣ وحدة عاملة لإنتاج الطاقة النووية. وقد أنتجت هذه الوحدات أكثر من ١٧١,٦ بليون كيلوواط/ساعة في عام ٢٠١٣. ويجري العمل على تشييد ١٠ وحدات جديدة، تشمل أول وحدة عائمة في العالم لإنتاج الطاقة النووية. ويتوقع اكتمال تشييد هذه الوحدة التي تحمل اسم الأكاديمي الروسي ’’لومونوسوف‘‘، بحلول عام ٢٠١٦. واكتمل العمل في الاتحاد

الروسي على إعداد برامجين اتحاديين لهما أهداف محددة في مجالات رئيسية من مجالات تنمية الطاقة النووية، وتم اعتمادهما.

١١٦ - وإلى جانب تشييد أعداد كبيرة من محطات الطاقة النووية المزودة بمفاعلات حرارية، يعمل الاتحاد الروسي على تطوير جيل جديد من تقنيات دورة الوقود النووي المغلقة، وجيل رابع من مفاعلات النيوترونات السريعة. ويربط الاتحاد الروسي تنمية الطاقة النووية في الأجل الطويل بهذا النوع من المفاعلات النووية التي تستخدم دورة الوقود النووي المغلقة.

١١٧ - والاتحاد الروسي هو البلد الوحيد في العالم الذي يعمل فيه بنجاح منذ سنوات عديدة مفاعل نيوترونات سريعة بقدرة ٦٠٠ ميغاواط (BN-600) كما أكملنا تشييد مفاعل جديد بقدرة ٨٠٠ ميغاواط (BN-800)، ويجري العمل الآن على بدء تشغيله. ويعمل في الصين مفاعل تجريبي بنظام النيوترونات السريعة، شيد باستخدام تكنولوجيا روسية وبمساعدة خبراء روس.

١١٨ - ويعمل معهد أبحاث المفاعلات النووية في ديميتروفغراد على إكمال مشروع بناء مفاعل بحثي جديد متعدد الأغراض، بغرض استبدال المفاعل السريع الوحيد الذي يعمل الآن في المعهد بنظام تبريد تستخدم فيه مادة الصوديوم (BOR-60). ونخطط لإنشاء مركز أبحاث دولي تستخدم فيه المفاعلات البحثية المتعددة الأغراض .

١١٩ - ونحتفل في عام ٢٠١٤ بمرور ٦٠ عاما على تشغيل أول محطة طاقة نووية في بلدنا. فقد بدأ، في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٥٤، تشغيل محطة الطاقة النووية التي شيدت بالقرب من موسكو، في بلدة أوبنينسك، بقدرة إنتاجية تبلغ ٥ ميغاوات من المفاعل ''AM-1'' (اختصارا لعبارة تعني ''الذرة السلمية'' في اللغة الروسية)، بغرض إنتاج الكهرباء للقطاع الصناعي، وفُتح بذلك الباب للاستخدامات المدنية للطاقة النووية. وظلت المحطة تعمل بنجاح لمدة ٤٨ عاما.

١٢٠ - ولا ينقطع الاتحاد الروسي عن الدعوة إلى توسيع نطاق انتفاع الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمزايا استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ويعمل على تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

١٢١ - وتتطلب مواصلة تنمية الطاقة النووية واستخدامها على نطاق واسع لأغراض التنمية الاقتصادية بذل جهود مشتركة بين البلدان المعنية تجاه تطبيق نهج جوهري لمعالجة المهام المعقدة المتصلة بتلك التنمية. والاتحاد الروسي هو الذي بدأ تنفيذ المشروع الدولي للمفاعلات النووية ذات دورات الوقود المبتكرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا يزال هو الطرف الرئيسية الراعي للمشروع.

١٢٢ - ويلاحظ الاتحاد الروسي مع الارتياح قرار المدير العام للوكالة، يوكيا أمانو، المتعلق بتحويل هذا المشروع إلى قسم يعمل بكامل طاقته من داخل إدارة الطاقة النووية بالوكالة، ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٢٣ - وقد أصبح المشروع آلية مكتملة التشغيل ومركز متقدما لإجراء التحليلات الشاملة لمقترحات ومخططات نظم الطاقة النووية، مع مراعاة جملة أمور تشمل الهياكل الأساسية والأمن وتقليل النفايات المشعة وحماية البيئة. ويعود الفضل إلى هذا المنتدى الفكري في تحسن فهم الدول الأعضاء للابتكارات التكنولوجية والخصائص المؤسسية التي تسهم في تيسير الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة. وبلغ عدد البلدان المشاركة في المشروع الدولي للمفاعلات النووية ذات دورات الوقود المبتكرة إلى ٤٠ بلدا.

١٢٤ - ويشكل مشروع المفاعل التجريبي النووي الحرارى الدولي مثالا ناجحا آخر لمشاركة الاتحاد الروسي في مجال التعاون المتعدد الأطراف المتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونحن ندعو إلى المشاركة في المؤتمر اليوبيلي الخامس والعشرين المتعلق بالطاقة النووية الاندماجية، الذي تنظمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدعم من حكومة الاتحاد الروسي، والمقرر عقده في سانت بطرسبرغ في الفترة من ١٣ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١٢٥ - وتملك جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، الحق غير القابل للتصرف في تطوير بحوث استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها. ويبدو أن إحدى وسائل إعمال هذا الحق هي عضوية المراكز الدولية التي توفر خدمات دورة الوقود النووي.

١٢٦ - ويدخل المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم في مدينة أنغارسك في عداد تلك المراكز. ويؤدي هذا المركز، الذي أسس في عام ٢٠٠٧ بمبادرة من رئيس الاتحاد الروسي وبالتعاون مع جمهورية كازاخستان، دورا عمليا في مجال التزويد بالمواد النووية والخدمات ذات الصلة. وتخضع المواد النووية التي توجد لدى المركز لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

١٢٧ - وبالإضافة إلى تأسيس ذلك المركز، أنشئ في مقره، بمبادرة من الاتحاد الروسي وبالاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في عام ٢٠١٠، أول مخزون احتياطي عالمي من اليورانيوم منخفض التخصيب. ويبلغ حجم ذلك المخزون ١٢٠ طنا من اليورانيوم المخصب بنسبة ٥ في المائة. ويتمثل الغرض من هذا الاحتياطي في توفير إمدادات اليورانيوم منخفض التخصيب الخاضعة للضمانات بموجب قرار من الوكالة. وتبلغ قيمة هذا الاحتياطي حوالى

١٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، يتحمل الاتحاد الروسي جميع النفقات المرتبطة بتخزين ذلك الاحتياطي النووي والحفاظ عليه وكفالة أمنه وحمايته المادية، علاوة على تطبيق الضمانات عليه.

١٢٨ - ونحن نرى أن كفالة إمكانية الانتفاع بشكل موثوق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لجميع الأطراف ذات الاهتمام، مع احترام نظام عدم الانتشار على النحو الواجب، من الواجبات الهامة. ونؤكد تأييدنا الثابت لمشروع الوكالة الرامي إلى إنشاء مستودع خاص بها لليورانيوم منخفض التخصيب، حيث بدأ العمل فيه بمشاركة الاتحاد الروسي، ضمن أطراف أخرى. ونرحب بقرار الوكالة المتعلق باختيار موقع محدد لإنشاء ذلك المستودع في جمهورية كازاخستان، وبموافقة كازاخستان على ذلك.

'٢' المساعدة التقنية المقدمة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدول الأعضاء فيها

١٢٩ - نحن نعلق أهمية كبيرة على برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويقدم الاتحاد الروسي ويعتزم الاستمرار في تقديم تبرعات غير منقوصة إلى صندوق التعاون التقني. ونحن نحبذ الإبقاء على آلية التمويل القائمة التي يتشكل منها الصندوق، من خلال سداد الدول الأعضاء لمساهماتها بالعملات الوطنية حسب الحصص المحددة بموجب جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة، وفقا للممارسة المعمول بها. ويقوم الاتحاد الروسي، من خلال هذا الصندوق، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، من أجل تشييد معجلات ومولدات النيوترونات، وتوفير لوازم تأيين مصادر الإشعاع ووحدات تصوير الأشعة النيوترونية ومعدات معالجة أشعة غاما ووحدات إنتاج النتروجين السائل، وغير ذلك من المعدات الأخرى.

١٣٠ - وشهد عام ٢٠١٣، مشاركة ٢٢٨ خبيرا من الاتحاد الروسي في الاجتماعات التقنية المعقودة في إطار ذلك البرنامج (١١٣ منهم بصفة خبير استشاري و ١١٥ بصفة خبير مشارك)، بجانب مشاركة ٢٨ خبيرا في أنشطة تدريب وزمالات مختلفة بالوكالة.

١٣١ - ونظم الاتحاد الروسي دورات تدريب داخلية في منشئاته لتسعة أخصائيين أجانب، بجانب ٥١ زيارة علمية، وأتاح الفرصة لمشاركة ٦٨ من الخبراء الأجانب في دورات تدريبية مختلفة. وشارك ١٢٠ من الخبراء الأجانب في اجتماعات تقنية عقدت في الاتحاد الروسي في إطار برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني.

١٣٢ - ونحن نعمل بنشاط على تعزيز التعاون مع بلدان من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في مجالات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وننفذ مشاريع إقليمية

تهدف إلى ترقية مهارات خبراء الفيزياء الطبية في بلدان الرابطة في مجال العلاج الإشعاعي للأورام. ونقوم، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتصميم مشاريع لتدريب الاخصائيين في مجال إعادة الأنشطة الزراعية إلى المناطق المتضررة من تعدين اليورانيوم، علاوة على إعداد مشاريع متعلقة بتغير المناخ.

١٣٣ - وأطلق الاتحاد الروسي، في عام ٢٠١٢، مشروعا إقليميا جديدا لتدريب الخبراء من بلدان رابطة الدول المستقلة في مجال إعادة الأنشطة الزراعية إلى المناطق المتضررة من تعدين اليورانيوم، وذلك ضمن برنامج التعاون التقني للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (وفق قرار مجلس محافظي الوكالة المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣).

”٣“ السلامة النووية والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية

١٣٤ - يتطلب استخدام الطاقة النووية الاهتمام بمسائل السلامة النووية. وهو أمر ضروري من أجل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع تكرار حدوث كوارث مماثلة لكارثتي تشيرنوبيل وفوكوشيما. ولا يزال الاتحاد الروسي، ومنذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، ينفذ برنامجا رئيسيا لتحديث مجموعة مفاعلاته النووية بهدف تعزيز سلامتها. ويشهد على النجاح الذي تحقق في هذا المجال استقرار تشغيل محطات الطاقة النووية الروسية. وتستوفي محطات الطاقة النووية الحديثة في الاتحاد الروسي، وبخاصة التي شيدت منها في إطار مشروع ”الجيل الجديد من المحطات النووية المحسنة لعام ٢٠٠٦“، أعلى المتطلبات الدولية في مجال السلامة النووية.

١٣٥ - وتتولى الإشراف على الامتثال إلى متطلبات السلامة أثناء تشييد محطات الطاقة النووية وتشغيلها وإيقاف تشغيلها في الاتحاد الروسي، هيئة إشراف مستقلة، هي الدائرة الاتحادية للرقابة على البيئة والتكنولوجيا والطاقة النووية.

١٣٦ - والاتحاد الروسي طرف في الآليات القانونية الدولية الرئيسية في مجال السلامة النووية، وهي اتفاقية الأمان النووي، واتفاقيتا التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي.

١٣٧ - ونلاحظ نجاح المؤتمر السادس للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢١٤. وقد اعتمد ذلك الاجتماع عددا من التعديلات التي أدخلت على بعض الوثائق الإجرائية للاتفاقية، بهدف تطبيق الدروس المستفادة من حادثة محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية. وتشمل هذه التعديلات مقترحات من الاتحاد الروسي بشأن مراجعة المتطلبات الحالية لتصميم المنشئات النووية بحيث تأخذ في الاعتبار الآثار السلبية للعوامل الطبيعية والتي من صنع الإنسان، وبناء

هياكل أساسية ملائمة في البلدان التي تخطط لتشييد أول محطة للطاقة النووية، ووضع إجراءات عمل مشتركة للهيئات الحكومية والمؤسسات المسؤولة عن تشغيل المنشئات النووية، بغرض كفالة فعالية التصدي للحوادث النووية.

١٣٨ - ويمثل إنشاء آليات قانونية دولية غير تمييزية ومنصفة لتنظيم المسائل المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار النووية أحد العناصر الهامة للتعاون الدولي في مجال الطاقة النووية. والاتحاد الروسي طرف في اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٣، المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية. ونحن ندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى الانضمام إلى واحدة من الآليات الدولية القائمة المعنية بالمسؤولية عن الأضرار النووية.

''٤'' مسائل أخرى ذات صلة

١٣٩ - يتعذر تطوير برامج وطنية للطاقة النووية بدون موظفين ذوي كفاءة. ونحن نولي اهتماما خاصا لمسألتي التدريب والمعرفة. وقد أنشأنا المركز الدولي لتدريب الموظفين، الذي يتلقى التدريب فيه أخصائيون من بيلاروس، وتركيا، وفيتنام وبلدان أخرى.

١٤٠ - ولا تختص الجامعة الوطنية للأبحاث النووية بالاتحاد الروسي بإعداد موظفين للعمل في منشئات الطاقة النووية الوطنية فحسب، بل تقبل أيضا طلابا وأخصائيين من الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تدريب موظفين وطنيين للعمل في برامج الطاقة النووية ببلدانهم. وتقوم الجامعة الوطنية للأبحاث النووية (معهد موسكو للعلوم الهندسية والفيزياء سابقا) بتدريب طلاب من تركيا وفيتنام.

١٤١ - واستمرت لسنوات عديدة مشاركة الاتحاد الروسي في أنشطة التعاون فيما بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقا للفقرة ٢ من المادة الرابعة في المعاهدة، في مجال تشييد محطات الطاقة النووية وتشغيلها وتزويدها بالوقود النووي والمعدات والمواد النووية، وكفالة السلامة النووية ومعالجة الوقود النووي المشع والنفايات المشعة، وتدريب الخبراء في مجال العلوم النووية.

١٤٢ - ونحن نقدم لشركائنا عروضا لتشييد محطات الطاقة النووية على أساس ''التجهيز الكامل'' من جانبنا، و''التشييد والملكية والتشغيل'' من جانبهم أيضا. ومن ثم، نحن على استعداد للتكيف مع الاحتياجات الخاصة لعملائنا. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن هذا النهج أن يزيل جميع الشواغل المتعلقة بعدم الانتشار النووي، وكذلك الشواغل المتعلقة بالتشغيل الآمن لمحطات الطاقة النووية وبمعالجة الوقود النووي المستنفد.

١٤٣ - ونحن نولي أهمية خاصة لمعالجة الوقود النووي المستنفد والنفايات المشعة. وقد صدق الاتحاد الروسي على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

١٤٤ - ويقف الاتحاد الروسي على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع الدول الأطراف في المعاهدة. ونحن نؤمن بأن التعاون يعني تحقيق أهداف التنمية والتوسع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مع تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تشكل معاهدة عدم الانتشار أحد عناصره الأساسية ونوعا من الضمان للتوسع المطرد في التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

الإجراءات الأخرى المتخذة لتنفيذ و/أو تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١٤٥ - تمكن الاتحاد الروسي، خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، من الوفاء الكامل بالتزاماته بموجب الفقرة ٢٢ من خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، بفضل أنشطة دوائره الأكاديمية ومنظماته غير الحكومية.

١٤٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، كان الاتحاد الروسي هو البلد الوحيد من بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الذي وقع على البيان المشترك بشأن التثقيف في مجال عدم الانتشار. وتعكس هذه الواقعة التقدم الذي أحرزته المؤسسات الروسية في مجال تطوير التثقيف المتعلق بعدم الانتشار، علاوة على وضع خطط جديدة لدعم مبادرات التدريب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وإعداد برامج دراسات متعمقة لهذه المسائل، وبرامج للدعوة المستندة إلى المعلومات بشأن هذه المسائل وسط الجمهور وتثقيفه في مجالها.

١٤٧ - وإذ ندرك المسؤولية الملقاة على عاتقنا بوصفنا الدولة الوديعة للمعاهدة، ننظر إلى مسألة الانسحاب من المعاهدة على أنها في غاية الأهمية. ونفترض ألا يؤدي أي قرار يتخذ في هذا الصدد إلى إعادة النظر في المادة العاشرة من المعاهدة، أو إلى إعادة فتح نص المعاهدة أو تقويض المبدأ الأساسي المتعلق بحق الدول السيادي في الانسحاب من الاتفاقات الدولية. غير أننا نقر بضرورة تبادل الآراء البناءة عن وضع توصيات متفق عليها بشأن إجراءات ونتائج إمكانية الانسحاب من المعاهدة. ونحن نعتقد أن التشدد في تحميل الدول تبعات القرارات المتعلقة بالانسحاب من المعاهدة، وفقا للمادة العاشرة منها، قد يكون أحد السبل التي تؤدي إلى تعزيزها.

١٤٨ - وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار، وينبغي أن تعالج جميع التحديات الماثلة في هذا الميدان على أساس أحكامها، مع

توفير الضمانات الكاملة لعدم انتهاك تلك الأحكام، وفي امتثال صارم إلى قواعد القانون الدولي، مع مراعاة المصالح الأمنية والتنموية المشروعة للدول. ويمثل تعزيز نظام عدم الانتشار النووي إحدى أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الروسي. ونحن عازمون على بذل قصارى جهدنا من أجل كفالة فعالية العملية الحالية لاستعراض المعاهدة إلى أقصى حد ممكن. وتتمثل أولويتنا القصوى في كفالة أن يعمل نظام عدم الانتشار النووي بشكل صحيح، إذا أردنا أن نتقدم نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة عالم خال من الاسلحة النووية.